جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٤)، ع (١)، ص ص ٢٠٩-٢٢٩، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢١م/ ١٤٤٣هـ)
Journal of Arts, Vol. 34 (1), pp 209-229, © King Saud University, Riyadh (2021 /1443H.)

العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا

أحمد عبد السلام عبد النبي عبد الكريم

أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا

(قدم للنشر في ٢٤/ ٦/ ١٤٤٢هـ، وقبل للنشر في ٢٨/ ٢/ ١٤٤٣هـ)

الكلمات المفتاحية: البطالة، الجريمة، معامل الارتباط.

ملخص البحث: تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا وذلك بالاعتماد على البيانات الرسمية خلال السنوات: ٢٠٠١م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، وباستخدام أسلوب التحليل الكمي لاختبار فروض الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية وقوية بين البطالة والجريمة في ليبيا، فالمناطق التي يرتفع فيها عدد العاطلين عن العمل هي ذات المناطق التي ترتفع فيها أعداد الجريمة، والعكس بالنسبة للمناطق التي يقل فيها حجم البطالة تشهد أيضا انخفاضا في حجم الجريمة. وباستثناء سنة ٢٠٠١م التي كانت العلاقة بين البطالة والجريمة فيها طردية جوهرية، فإن العلاقة في بقية السنوات المدروسة كانت طردية قوية، مما يؤكد تأثير البطالة الفعال على حدوث الجريمة في ليبيا. إن التركيز على التنمية المكانية والاهتمام باستراتيجية المشروعات الصغيرة، ونشر الوعي بين الشباب بأهمية العمل في القطاع المهني والحرفي سوف يسهم في تقليص حجم البطالة، وبالتالي التخفيف من حدة انتشار الجريمة في ليبيا.

The Relationship Between Unemployment and Crime in Libya

Ahmed Abdel Salam Abdel Karim
Associate Professor, Department of Geography, College of Arts, Omar Al-Mukhtar University, Libya
(Received: 24/ 6/1442 H, Accepted for publication 28/ 2/1443 H)

Keywords: Unemployment, Crime, Correlation Coefficient.
Abstract. This study aims to examine the relationship between unemployment and crime in Libya relying on data gathered during: 2001, 2006, 2007, 2012, and 2013. Using a quantitative analysis method to test the study hypotheses, the study revealed a significant and strong positive relationship between unemployment and crime in Libya. The areas with the high number of unemployed are the same areas where the number of crime is high. By contrast, the areas where the rate of unemployment is lower have a small number of crime. Excluding 2001 data, the relationship in the rest of the studied years was positive and strong. Thisconfirms the impact of unemployment on the crime in Libya. By focusing on spatial development, paying attention to the strategy of small enterprises, and spreading awareness among young people about the importance of working in the professional sector will contribute to reducing unemployment which in turn will lower the crime rate in Libya.

مقدمة:

شغلت العلاقة بين البطالة والجريمة اهتمام الاقتصاديين والاجتماعيين وعلماء الجريمة والجغرافيين، إذ انقسم الباحثون بهذه الحقول المعرفية حيال ذلك إلى أربع اتجاهات رئيسية؛ الأول منها يؤكد على العلاقة الطردية بين البطالة والجريمة، بحيث يعتبرون أن زيادة معدلات البطالة تؤدي حتما إلى زيادة معدلات الجريمة، فيما يعتقد أنصار الاتجاه الثاني أن البطالة ليست بالضرورة مسببا لحدوث الجريمة بل إنهم يؤكدون في بعض الأحيان على انعدام العلاقة بين البطالة والجريمة، أما مؤيدو الاتجاه الثالث فيرون أن العلاقة بين البطالة والجريمة تبرز بشكل واضح أوقات أزمات الركود الاقتصادي، وأخيرا يعتقد أنصار الاتجاه الرابع أن تأثير البطالة على الجريمة يقتصر على جرائم الأموال و الممتلكات فقط.

لا تزال مساهمات الجغرافيين البحثية في دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة قليلة بل إنها محدودة مقارنة بالحقول العلمية الأخرى، وذلك رغم الشوط الكبير الذي قطعه الجغرافيون في دراسة ظاهرة الجريمة إلى درجة أنهم تمكنوا من تأسيس فرع جغرافي يهتم بالتحليل المكاني لهذه الظاهرة يعرف بجغرافية الجريمة. وهذا على العكس من الاقتصاديين الذين ركزوا بشدة على فحص العلاقة بين البطالة والجريمة على المستوى الإقليمي، بمعنى أنهم يختبرون العلاقة بين الظاهرتين على مستوى البلديات أو المحافظات أو المقاطعات أو الأقاليم؛ أي أنهم يعالجون هذه المسألة بحثيا وفقا لبعدها المكاني، وهو الأمر الذي كان من الأجدى أن يقوم به الجغرافيون.

انطلاقا من ذلك تهتم هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا من منظور مكاني، أي على مستوى المناطق الإدارية خلال خمسة أعوام هي: ٢٠٠١م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠١٢م، و٢٠١٣م، وذلك تبعا للبيانات المتاحة من أجل فهم واستيعاب تأثير انتشار البطالة على حدوث الجريمة في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

يرى العديد من الباحثين أن مشكلة الدراسة تمثل تساؤلا غير مجاب عليه، وعلى هذا الأساس تتمثل المشكلة البحثية بهذه الدراسة في التساؤل التالي:

هل توجد علاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا؟ وما اتجاه هذه العلاقة ودرجة شدتها؟ وهل تختلف زمنيا خلال الأعوام: ٢٠٠١م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠١٢م، و٢٠١٣م؟.

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع للدراسة والتحليل الجغرافي إلى محاولة سد فراغ علمي عن مدى وجود ارتباط وعلاقات وأنماط مكانية بين البطالة والجريمة في ليبيا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعد البطالة والجريمة من أبرز المشكلات المجتمعية التي يعاني منها المجتمع الليبي.

فروض الدراسة:

يعرف العديد من الباحثين الفرضية البحثية بأنها إجابة مبدئية للتساؤل المطروح ضمن مشكلة الدراسة؛ وبناء على ذلك تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

١- توجد علاقة طردية بين البطالة والجريمة في ليبيا؛ فكلما ازداد عدد العاطلين عن العمل ازداد عدد الجرائم.

٢- تختلف شدة العلاقة بين البطالة والجريمة زمنيا خلال السنوات المدروسة في ليبيا.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا من منظور الجغرافيا الاجتماعية، وذلك من خلال وضع إجابة للتساؤل المطروح وفحص الفروض العلمية بهذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

١- حسب علم الباحث تعد هذه الدراسة أول محاولة بحثية لقياس العلاقة بين البطالة والجريمة وفقا لبعدها المكاني عبر تسلسلها الزمني في ليبيا.

٢- تؤكد هذه الدراسة على الدور النفعي لعلم الجغرافيا بصفة عامة، والجغرافيا الاجتماعية بصفة خاصة، لأنها تركز على العلاقة بين مشكلتين مجتمعيتين من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات والدول في الوقت الراهن.

٣- إن فهم واستيعاب العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سوف يساهم في طرح بعض التوصيات في هذه الدراسة للتخفيف من حدة تأثير البطالة، وهذا بدوره سوف يساعد على التخفيف من حدة حدوث الجريمة في ليبيا.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الرسمية المتاحة عن البطالة والجريمة في ليبيا، إذ تتمثل بيانات البطالة في أعداد العاطلين على مستوى المناطق الإدارية لعام ٢٠٠١م الواردة ضمن التقرير الوطني للتنمية البشرية المعد من قبل الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق لسنة ٢٠٠٢م، و أيضا تعتمد على التعداد العام للسكان لسنة٢٠٠٦م ومسح التشغيل لسنة ٢٠٠٧م الصادرين عن الهيئة العامة للمعلومات، كما تستخدم الدراسة بيانات مسحي البطالة و التشغيل لعامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م الصادرين عن مصلحة الإحصاء و التعداد علما بأنهما يمثلان آخر بيانات متاحة عن البطالة في ليبيا.

وفي مقابل ذلك تعتمد الدراسة على التقارير السنوية للجريمة في ليبيا والصادرة خلال الأعوام: ٢٠٠١م و٢٠٠٦م و٢٠٠٧م من قبل اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، وذات التقارير لعامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م الصادرة عن وزارة الداخلية في ليبيا.

أدخلت أعداد العاطلين الإجمالية وأعداد الجرائم الكلية بكل منطقة إدارية في ليبيا إلى برنامج (S.P.S.S)، وبعد ذلك تم اختبار العلاقة بين المتغيرين بواسطة معامل الارتباط؛ أي من خلال استخدام أسلوب التحليل الكمي، مع الإشارة إلى أن نبيه (١٩٩٥م)، حدد درجات الارتباط كما يلي:

١- في حالة كانت قيمته ٠,٧ فأكثر تكون درجة الارتباط عالية وقوية.

٢- عندما تكون قيمته ٠,٤ إلى أقل من ٠,٧ تكون درجة الارتباط جوهرية.

٣- أما في حالة كانت قيمته أقل من ٠,٤ يكون الارتباط ضعيفا.

منطقة الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة في دولة ليبيا التي تقع في شمالي قارة أفريقيا، إذ تمتد من شواطئ البحر المتوسط شمالا إلى الحدود الشمالية لكل من تشاد والنيجر جنوبا، وتمتد من الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية والحدود الشمالية الغربية للسودان شرقا إلى الحدود الشرقية لتونس والجزائر غربا. أما من حيث التحديد الفلكي فهي تنحصر بين دائرتي عرض ١٨ و٣٣ درجة شمالا، وبين خطي طول ٩ و٢٥ درجة شرقا، هذا وتبلغ مساحة ليبيا ١٦٦٥٠٠٠ كيلو متر مربع (الهيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٩م).

المفاهيم الأساسية للدراسة:

تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا، لذلك يمثل مفهوم البطالة ومفهوم الجريمة أبرز المصطلحات التي يجب تعريفها كما يلي:

١-البطالة:

من أكثر التعريفات شيوعا لمفهوم البطالة هو "تلك الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون لقوة العمل، والراغبون في العمل والقادرون عليه (من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أو كل ذلك أو بعضه)، والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه"، (أبو العز وآخرون، ١٩٩٢م، ص ١٦).

وفي ليبيا يشار للعاطلين عن العمل في التعدادات والإحصائيات الرسمية بالباحثين عن العمل، ويتم تعريفهم بأنهم الأشخاص الذين لديهم الرغبة والقدرة على العمل ويبحثون عنه من خلال خطوات فعلية، ولكنهم لم يجدوه أو أنهم في انتظار البدء في العمل (مصلحة الإحصاء والتعداد، ٢٠١٣م).

٢-الجريمة:

تعرف الجريمة "بأنها كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون" (بدوي، ١٩٨٢م، ص ٨٠)، كما تعرف على أنها "سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي"، (كرم، ١٩٩٢م).

وفي ليبيا دأبت الأجهزة الرسمية منذ سنة ١٩٦٤م على إصدار تقارير إحصائية سنوية تشمل عدد الجرائم المبلغ عنها وأصنافها وموسمية حدوثها موزعة جغرافيا وفقا للتقسيمات الإدارية، وتصنف الجرائم بهذه التقارير إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: المخالفات والجنح والجنايات، كما تصنف أيضا إلى جرائم ضد الأشخاص وأخرى ضد الأموال وغيرها (التير، ١٩٩٠م، ص ٨٧).

تعتمد هذه الدراسة على العدد الإجمالي للجرائم في كل منطقة إدارية بليبيا دون التطرق إلى أصناف الجرائم الواردة بالتقارير الرسمية للجريمة والتي تمثل المصدر الوحيد عن عدد الجرائم بهذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع العلاقة بين البطالة والجريمة من الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الباحثين في حقول معرفية شتى، ولأن المساهمات البحثية في هذا الصدد كثيرة جدا سوف نستعرض هنا الدراسات الجغرافية والدراسات غير الجغرافية التي ركزت على البعد المكاني للعلاقة بين البطالة و الجريمة وبالتحديد الدراسات الانجليزية، فقد قام Willis(١٩٨٣م) بدراسة الاختلافات المكانية للجريمة في انجلترا و ويلز سنة ١٩٧٩م، إذ تبين من خلال التحليل أن التباين المكاني في معدل البطالة يعد من العوامل التي تفسر الاختلافات المكانية في معدلات الجريمة.

وسعت دراسة Naffineو Gale (١٩٨٩م) إلى إبراز تأثير عامل النوع على العلاقة بين البطالة والجريمة في أستراليا، إذ اتضح من الدراسة أن البطالة تعد من مسببات الجريمة عندما يكون التحليل منصبًا على مستوى جرائم الذكور فقط.

وفحصت دراسة Kerryو Rainer(١٩٩٨م) العلاقة بين البطالة والجريمة في نيوزيلندا من خلال بيانات رسمية لستة عشر إقليميا، حيث خلصت أن البطالة لا يمكن أن تفسر التغيرات في معدل الجريمة الخام، وذلك رغم أن للبطالة تأثير على بعض أنواع الجرائم.

واختبرت دراسة Carmicheal وWard (٢٠٠٠م) العلاقة بين البطالة والجريمة على مستوى الأقاليم في إنجلترا وويلز، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين البطالة لدى الذكور ومعدل جرائم السطو، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين البطالة وجرائم السرقة.

واستهدفت دراسة Wanyو Minor (٢٠٠٢م) بحث العلاقة بين سوق العمل وأنماط الجريمة في مدينة كليفلاند بأوهايو، وقد كشفت الدراسة وجود علاقة بين مدى إمكانية الحصول على فرص عمل ومعدل الجريمة، وأن هذه العلاقة أقوى بالنسبة للجرائم الاقتصادية من جرائم العنف.

وفي دراسة قام بها Gronowski(٢٠٠٣م) عن الاختلافات الجغرافية لمعدل الجريمة ومستوى البطالة في إحدى المحافظات البولندية بهدف توضيح العلاقات المكانية بين معدل الجريمة و مستوى البطالة، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين البطالة وتزايد مستوى الجريمة.

وركزت دراسة Wany(٢٠٠٥م) على الاختلافات في سوق العمل و مدى تأثير ذلك على النمط المكاني لجريمة القتل في مدينة شيكاغو، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الحصول على فرصة عمل ومعدل جريمة القتل، فكلما ازداد معدل الحصول على فرص عمل قل معدل جريمة القتل بالمدينة.

وناقش Andresen(٢٠٠٦م) التحليل المكاني للجريمة في مدينة فانكوفر بمقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا، حيث تبين من خلال الدراسة وجود علاقة بين ارتفاع معدل البطالة وبين جرائم سرقة السيارات وجرائم العنف بهذه المدينة سنة ١٩٩٦م.

وحللت دراسة Cracoticiو Uberti (٢٠٠٨م) التوزيع الجغرافي للجريمة في المحافظات الايطالية لعامي ١٩٩٩م و٢٠٠٣م، إذ تبين من خلال التحليل وجود العديد من العوامل المؤثرة في التوزيع المكاني للجريمة في ايطاليا من بين هذه العوامل البطالة بين الشباب الذكور.

وتمكنت دراسةVanhoutte,HooghBircan, Hardyns, (٢٠١١م) من تحليل تأثير البطالة و عدم المساواة والفقر على أنماط التوزيع المكاني للأفعال الإجرامية في بلجيكا، إذ تبين من الدراسة أن للبطالة تأثير كبير وقوي على معدلات الجريمة.

وبحثت دراسة Andresen (٢٠١٢م) العلاقة بين البطالة والجريمة على مستوى الأحياء السكنية في مدينة فانكوفر بكندا، وذلك باستخدام المنهج الايكولوجي الذي برهن على المدى الطويل أن ارتفاع معدلات البطالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في هذه المدينة.

وأجرى Lastauskasو Tatsi(٢٠١٣م) دراسة الهدف منها فحص العلاقات المكانية بين البطالة والجريمة من خلال بيانات عن المقاطعات الألمانية في فترة الأزمة المالية العالمية، وقد كشفت الدراسة وجود علاقات مكانية بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة، كما كشفت الدراسة أن البطالة بين الشباب تلعب دورا بارزا في تفسير جرائم الممتلكات والسطو على المنازل في ألمانيا .

وفحصت دراسة Ayhanو Burse (٢٠١٩م) ما إذا كانت البطالة تؤثر على معدلات الجريمة في (٢٨) دولة بالاتحاد الأوروبي، وذلك باستخدام بيانات للفترة من ١٩٩٣م إلى ٢٠١٦م لاختبار العلاقة السببية بين معدلات البطالة و الجريمة، وقد بينت الدراسة وجود علاقة سببية بين معدلات البطالة والجريمة، بحيث تؤدي الزيادة في معدلات البطالة إلى زيادة في معدلات الجريمة، لذلك فإن اتخاذ تدابير لمعالجة البطالة سوف تقود إلى انخفاض معدلات الجريمة في الاتحاد الأوروبي .

وناقشت دراسةUmbach(٢٠٢٠م) العلاقة المتبادلة بين البطالة و الجريمة من خلال بيانات عن ما يزيد عن (٤٠٠)محافظة ألمانية، وباستخدام نموذج مكاني توصلت الدراسة إلى أن البطالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة، كما تؤدي معدلات الجريمة المرتفعة إلى انتشار البطالة بسبب تأثير الجريمة على النشاط الاقتصادي.

في الوطن العربي كانت دراسة عجوة (١٩٨٥م) أول دراسة عربية تحاول البحث في العلاقة بين البطالة والجريمة، إذ طبقت الدراسة على ثلاث دول عربية هي: مصر والسودان وتونس، وتبين من خلالها أن للبطالة تأثيرًا على حدوث الجريمة.

وسعت دراسة حويتي، بدر، دمبا (١٩٩٨م) إلى تحليل العلاقة بين البطالة والجريمة والانحراف في الوطن العربي من خلال سحب عينة من نزلاء المؤسسات الإصلاحية في جمهورية موريتانيا وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية ودولة قطر، علما أن الدراسة لم تكشف عن وجود علاقة واضحة بهذه الدول بين البطالة من جهة والجريمة والانحراف من جهة أخرى.

وفحصت دراسة السهلي (٢٠٠٣م) علاقة البطالة بالجرائم المالية في مدينة الرياض بالسعودية من خلال سحب

عينة من نزلاء مؤسسة إصلاحية بالمدينة، إذ أوضحت الدراسة وجود علاقة بين البطالة بالجرائم المالية بهذه المدينة، وذلك لأن نحو ٦٣ ٪ من العينة كانوا من العاطلين عن العمل.

وفي دراسة أخرى عن مدينة الرياض قام بها المالكي (٢٠٠٣م) لتحليل علاقة البطالة بالجريمة تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين البطالة وجريمة السرقة التي احتلت المرتبة الأولى بين الجرائم، كما بينت الدراسة أن جميع الجرائم المرتكبة كانت بسبب البطالة.

وسعت دراسة شوقي (٢٠١٧م) إلى تحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في الجزائر خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠م إلى٢٠١٥م، حيث بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين حالات البطالة وحدوث الجريمة في الجزائر.

ومن خلال دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة إربيل العراقية قام بها صالح (٢٠١٨م) لعينة من نزلاء المؤسسات الإصلاحية، تبين وجود علاقة بين البطالة والجريمة فعدم وجود فرص عمل يعد من أهم أسباب ارتكاب الجريمة.

يتضح مما سبق أنه لا توجد دراسة جغرافية تحلل العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا رغم وجود العديد من الدراسات عن العديد من دول العالم تهتم بهذه العلاقة سواء على المستوى المكاني أو غيرها، كما يتضح أن أغلب هذه الدراسات تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة بين البطالة والجريمة، وهذا الأمر يشكل دافعًا لدراسة وفحص العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا.

العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا:

تحاول الدراسة هنا فحص وتحليل العلاقة بين عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم حسب المناطق الإدارية في ليبيا خلال الأعوام: ٢٠٠١م، و٢٠٠٦م، و٢٠٠٧ م، و٢٠١٢م، و٢٠١٣م، وذلك وفقا للبيانات الرسمية المتاحة عن البطالة والجريمة في ليبيا.

أولا – اختبار العلاقة سنة ٢٠٠١م:

تسعى الدراسة من خلال هذا الجانب إلى التعرف على ما إذا كانت توجد علاقة بين حجم البطالة وحجم الجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠١م، والجدول رقم (١) يوضح عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم بكل منطقة إدارية في ليبيا عام ٢٠٠١م.

جدول رقم (١): عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم بكل منطقة إدارية في ليبيا سنة ٢٠٠١م.

المنطقة الإدارية	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
البطنان	٧٨١٢	٦,٧	١٨٨١	٣,٥
درنة	٨٤٣١	٧,٣	٢١٢١	٣,٩
الجبل الأخضر	٣٦٤١	٣,١	٢١٠٢	٣,٨
المرج	٤٦٤٧	٤	١٥١١	٢,٨
بنغازي	١٣٤٥٦	١١,٦	١١٠٢٣	٢٠,٣
الواحات	٢٦٤٤	٢,٣	١٤٨٤	٢,٧
الكفرة	٦٦٣	٠,٦	٣٨٢	٠,٧
سرت	١٣٦٢	١,٢	٨٤١	١,٥
الجفرة	٤٤٧	٠,٤	٣٦٣	٠,٦
مصراتة	٤٨٧٩	٤,٢	١٨٤٢	٣,٤
المرقب	٦٩٥٧	٥,٩	٤٨٢٧	٩

تابع جدول رقم (١)

المنطقة الإدارية	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
طرابلس	٩١٦٢	٨	١٦١١١	٣٠
الجفارة	١٣١١٨	١١,٣	٢٢٢٢	٤
الزاوية	٦١٠١	٥,٣	٢٥٠٣	٤,٦
زوارة	٦٠٧٠	٥,٢	١٠٠٢	١,٨
الجبل الغربي	٧٨٨٦	٧	٢٢٤٦	٤,١
نالوت	٣٦١٧	٣	٢١٦	٠,٤
وادي الحياة- غات	٦٧٠٦	٥,٨	٧٦	٠,١
سبها	٦٩٩٢	٦	١١٥٥	٢
وادي الشاطئ	٤٨٨	٠,٤	١٨٨	٠,٣
مرزق	٨٨٤	٠,٧	٢٦٥	٠,٥
المجموع	١١٥٩٦٣	١٠٠	٥٤٣٦١	١٠٠

المصادر:

- **الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، (٢٠٠٢م)، التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة ٢٠٠٢ م، طرابلس.**
- **التقرير السنوي للجريمة للجنة الشعبية للعدل والأمن العام: تقرير سنة ٢٠٠١ م (٢٠٠١م). طرابلس.**

يتضح من الجدول رقم (١) ما يلي:

١- أن العديد من المناطق الإدارية في ليبيا قد سجلت نسبًا متقاربة سواء بالنسبة لحجم البطالة أو حجم الجريمة ومثل ذلك مناطق: الجبل الأخضر، والواحات، والكفرة، وسرت، والجفرة، ومصراتة، والزاوية، ووادي الشاطئ، ومرزق، وهذا يدل على وجود علاقة بين البطالة والجريمة بهذه المناطق الإدارية.

٢- جاءت منطقة بنغازي الإدارية في المرتبة الأولى من حيث نسبة العاطلين عن العمل بنحو ١٢ ٪ من جملة العاطلين عن العمل في ليبيا بهذا العام، في حين جاءت بالمرتبة الثانية من حيث نسبة الجرائم بواقع ٢٠ ٪ من مجمل عدد الجرائم في ليبيا بالعام ذاته. أما منطقة طرابلس الإدارية فقد احتلت المرتبة الأولى في نسبة الجرائم بليبيا بنحو ٣٠ ٪ فيما كانت نسبة العاطلين فيها ٨ ٪ من جملة الجرائم في ليبيا بحيث جاءت في المرتبة الثانية، وبذلك فإن هاتين المنطقتين يتركز بهما خمس عدد العاطلين عن العمل ووقعت بهما نصف الجرائم في ليبيا.

٣- توجد بعض المناطق الإدارية من المتوقع أن للبطالة فيها تأثيرًا واضحًا على الجريمة، إذ تزيد نسبة الجرائم عن نسبة العاطلين عن العمل، وأبرز مثال على ذلك منطقة المرقب الإدارية التي كانت نسبة الجرائم فيها ٩ ٪ لم تزد نسبة العاطلين عن العمل عن ٦ ٪ من جملة العاطلين عن العمل في ليبيا سنة ٢٠٠١م.

٤- وعلى العكس من ذلك توجد العديد من المناطق الإدارية في ليبيا كانت نسب العاطلين عن العمل مرتفعة مقارنة بنسب الجريمة فيها مثل: البطنان، ودرنة، والجفارة، وزوارة، ووادي الحياة – غات، والجبل الغربي، وسبها، وبهذا من المتوقع أن يكون تأثير البطالة على حدوث الجريمة أقل حدة بهذه المناطق الإدارية.

من أجل التعرف على مدى وجود علاقات مكانية بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠١م يمكن إدراج الجدول رقم (٢)، والشكل رقم (١) اللذين يوضحان مدى تأثير حجم البطالة على حدوث الجريمة بالمناطق الإدارية الليبية.

جدول رقم (٢): العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠١م.

التصنيف – عاطل	عدد المناطق	٪	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
أقل من ١٠٠٠	٤	١٩	٢٤٨٢	٢	١١٩٨	٢,٢
١٠٠٠ – ٣٩٩٩	٤	١٩	١١٢٦٤	١٠	٤٦٤٣	٨,٥
٤٠٠٠ فأكثر	١٣	٦٢	١٠٢٢١٧	٨٨	٤٨٥٢٠	٨٩,٣
المجموع	٢١	١٠٠	١١٥٩٦٣	١٠٠	٥٤٣٦١	١٠٠

المصدر: الجدول رقم (١).

بناء على الجدول رقم (٢) يمكن التعرف على وجود ثلاثة أنماط مكانية تمثل العلاقة بين عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم في ليبيا هي:

١- النمط الأول: يقل عدد العاطلين عن العمل بكل منطقة إدارية عن ألف عاطل، بحيث يبلغ مجموع العاطلين عن العمل ٢٤٨٢ عاطلا وهو ما يشكل ٢ ٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في ليبيا سنة ٢٠٠١م، هذا ويبلغ عدد الجرائم ضمن هذا النمط ١١٩٨ جريمة أي ما يمثل ٢,٢ ٪ من مجمل عدد الجرائم في ليبيا سنة ٢٠٠١م. وينتمي لهذا النمط أربع مناطق إدارية تشكل ١٩ ٪ من جملة المناطق الإدارية سنة ٢٠٠١م وهي: الكفرة، والجفرة، ووادي الشاطئ، ومرزق.

٢- النمط الثاني: يتراوح عدد العاطلين عن العمل بهذا النمط بين ١٠٠٠ – ٣٩٩٩ عاطلا بكل منطقة إدارية، ويبلغ مجموع العاطلين عن العمل ١١٢٦٤ عاطلا لتمثل ١٠ ٪ من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في ليبيا سنة ٢٠٠١ م. وفي المقابل بلغ عدد الجرائم ضمن هذا النمط ٤٦٤٣ جريمة تشكل ٨,٥ ٪ من الجرائم في ليبيا، ويضم هذا النمط أربع مناطق إدارية تمثل ١٩ ٪ من المناطق الإدارية في ليبيا سنة ٢٠٠١ م وهي: الجبل الأخضر، الواحات، سرت، ونالوت.

٣- النمط الثالث: يبلغ عدد العاطلين عن العمل بكل منطقة إدارية ٤٠٠٠ عاطل فأكثر ليبلغ مجموعهم ١٠٢٢١٧ عاطلا يمثلون ٨٨ ٪ من جملة العاطلين في ليبيا، فيما يبلغ عدد الجرائم ٤٨٥٢٠ جريمة تمثل نحو ٨٩ ٪ من مجموع عدد الجرائم في ليبيا سنة ٢٠٠١ م، وتتركز أغلب المناطق الإدارية ضمن هذا النمط إذ يضم ١٣ منطقة إدارية تشكل ٦٢ ٪ من المناطق الإدارية في ليبيا سنة ٢٠٠١م وهي: البطنان، درنة، المرج، بنغازي، مصراتة، المرقب، طرابلس، الجفارة، الزاوية، زوارة، الجبل الغربي، وادي الحياة – غات، سبها.

يتضح جليا مدى تأثير البطالة على حدوث الجريمة وقوة العلاقة بينهما في ليبيا سنة ٢٠٠١م، فكلما ازداد عدد العاطلين عن العمل ازداد كذلك عدد الجرائم، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,٦٠ عند مستوى معنوية يبلغ ٠,٠٠٧ وهي علاقة جوهرية وذات دلالة إحصائية.

ثانيا – اختبار العلاقة سنة ٢٠٠٦م:

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في ليبيا بشكل كبير خلال فترة وجيزة تبلغ خمس سنوات، ففي عام ٢٠٠١م كان عدد العاطلين عن العمل ١١٥٩٦٣ عاطلا ازداد هذا العدد إلى أن وصل ٣٣٥٨٠٤ عاطلا عام ٢٠٠٦م، وفي المقابل ارتفع عدد الجرائم في ليبيا بشكل كبير فبعد أن كان العدد ٥٤٣٦١ جريمة سنة ٢٠٠١م وصل عدد الجرائم إلى ٧٢٤٨٣جريمة سنة ٢٠٠٦م. والجدول رقم (٣) يوضح عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم بالمناطق الإدارية في ليبيا سنة ٢٠٠٦م.

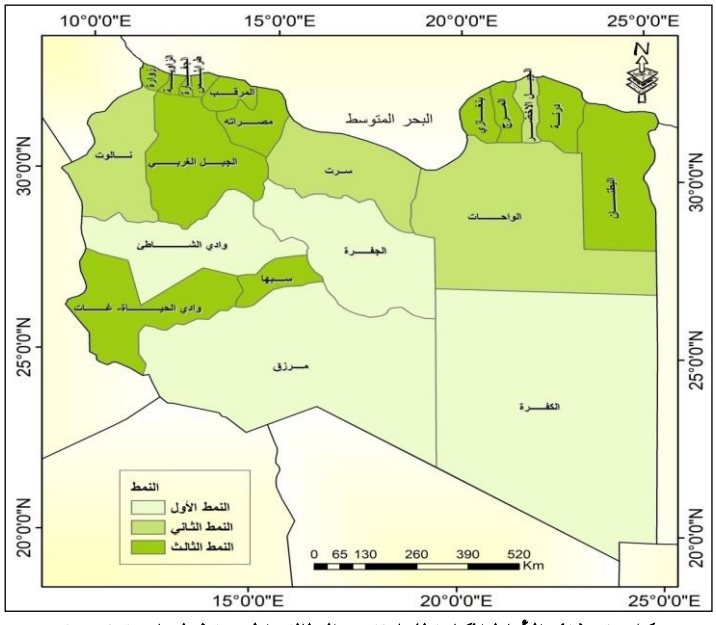

شكل رقم (١): الأنماط المكانية للعلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠١م.

المصدر: بيانات الجدول رقم (١).

جدول رقم (٣): عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم بكل منطقة إدارية في ليبيا سنة ٢٠٠٦م.

المنطقة الإدارية	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
البطنان	٨٣١٥	٢,٣	١٩٨٤	٢,٧
درنة	٥٣١٩	١,٥	٢٦٤٨	٣,٦
الجبل الأخضر	٦٦٤٧	١,٩	٢٩٥٠	٤
المرج	١١٥٥٦	٣,٣	١٣١٨	١,٩
بنغازي	٤٩٦٣١	١٤	١٤٧٢٣	٢٠,٤
الواحات	٩٦٣٩	٢,٧	١٦٨٥	٢,٣
الكفرة	١٤٨٦	٠,٤	٥٥٠	٠,٧
سرت	٦٨٦٧	٢	١٩٥٦	٢,٧
الجفرة	١٩٦١	٠,٥	٤٦٩	٠,٦
مصراتة	٢١١٨٤	٦	٤٨٥١	٦,٨
المرقب	٢٨٦٤٢	٨,١	٤٣١٤	٦
طرابلس	٨٠٢١٢	٢٢,٦	١٩٦٤٤	٢٧,٢
الجفارة	٣٨٨٦٨	١١	٥١٧١	٧,٢
الزاوية	٢٢١١٢	٦,٢	١٩٨٥	٢,٧
زوارة	٢٢٤٧٩	٦,٣	٢١٤٢	٣
الجبل الغربي	١٨١٦٨	٥,١	٢٧٣٧	٣,٨
نالوت	٣١٦٥	٠,٩	٥٠٤	٠,٧
وادي الحياة	٣٩٥٧	١	٤٠٨	٠,٥
غات	٤٣٩	٠,١	١١٤	٠,١
سبها	٨٠٩٢	٢,٢	١٤٦٤	٢
وادي الشاطئ	٢٩٣٩	٠,٨	٤١٠	٠,٥
مرزق	٤١٢٦	١,١	٤٥٦	٠,٦
المجموع	٣٥٥٨٠٤	١٠٠	٧٢٤٨٣	١٠٠

- **الهيئة العامة للمعلومات (٢٠٠٦م)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦م، طرابلس.**
- **التقرير السنوي للجريمة للجنة الشعبية للعدل والأمن العام: تقرير سنة ٢٠٠٦م (٢٠٠٦م)، طرابلس.**

من خلال الجدول رقم (٣) يتبين وجود بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود علاقات مكانية بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٦م أهمها ما يلي:

١- جاءت منطقة طرابلس في المرتبة الأولى من حيث عدد العاطلين عن العمل وكذلك بالنسبة لعدد الجرائم المرتكبة، فيما جاءت منطقة بنغازي بالمرتبة الثانية سواء في حجم البطالة أو الجريمة، بينما كانت في المرتبة الثالثة منطقة الجفارة، ثم منطقة المرقب فمناطق زوارة والزاوية ومصراتة والجبل الغربي، إذ يتركز ما يزيد عن ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل وكذلك ثلاثة أرباع الجرائم في ليبيا بهذه المناطق الإدارية.

٢- من ناحية أخرى كانت الأهمية النسبية للعاطلين عن العمل والأهمية النسبية لعدد الجرائم في عدة مناطق إدارية في ليبيا متقاربة مثل: البطنان، والواحات، وسرت، والكفرة، والجفرة، ونالوت، وغات، وسبها، مما يشير أيضا إلى تأثير مستوى البطالة على حجم الجريمة.

وللتأكيد على العلاقات المكانية بين البطالة والجريمة في ليبيا يمكن عرض الجدول رقم (٤) الذي يوضح العلاقة بينهما في ليبيا سنة ٢٠٠٦م بشكل يدل على درجة تأثير البطالة على حدوث الجريمة.

جدول رقم (٤): العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٦ م.

التصنيف – عاطلا	عدد المناطق	٪	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
أقل من ٥٠٠٠	٧	٣٢	١٨٠٧٣	٥	٢٩١١	٤
٥٠٠٠– ٩٩٩٩	٦	٢٧	٤٤٨٧٩	١٣	١٢٦٨٧	١٧,٥
١٠٠٠٠ فأكثر	٩	٤١	٢٩٢٨٥٢	٨٢	٥٦٨٨٥	٧٨,٥
المجموع	٢٢	١٠٠	٣٥٥٨٠٤	١٠٠	٧٢٤٨٣	١٠٠

المصدر: الجدول رقم (٣).

يبين من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) وجود ثلاثة أنماط مكانية تبرز العلاقة بين البطالة والجريمة في سنة ٢٠٠٦م هي:

١– النمط الأول: يقل عدد العاملين عن العمل بهذا النمط عن ٥٠٠٠ عاطلا، ويبلغ مجموع العاطلين ١٨٠٧٣ عاطلا وهو ما يشكل ٥ ٪ من جملة العاطلين عن العمل في ليبيا، هذا ويبلغ عدد الجرائم تبعا لهذا النمط ٢٩١١ جريمة تشكل ٤ ٪ من جملة الجرائم المرتكبة في ليبيا سنة ٢٠٠٦م، ويضم هذا النمط سبع مناطق إدارية تمثل ٣٢ ٪ من مجموع المناطق الإدارية في ليبيا وهي: الكفرة، والجفرة، ووادي الحياة، وغات، والشاطئ، ومرزق.

٢– النمط الثاني: يتراوح عدد العاطلين عن العمل بهذا النمط بين ٥٠٠٠– ٩٩٩٩ عاطلا بإجمالي ٤٤٨٧٩ عاطلا، أي ما نسبته ١٣ ٪ من مجموع العاطلين عن العمل في ليبيا سنة ٢٠٠٦م، وقد بلغ عدد جرائم هذا النمط ١٢٦٨٧ جريمة تشكل ١٧,٥ ٪ من عدد الجرائم في ليبيا خلال ذات العام، هذا ويقع ضمن هذا النمط ست مناطق إدارية تمثل ٢٧ ٪ من إجمالي المناطق الإدارية في ليبيا وهي تتمثل فيما يلي: البطنان، ودرنة، والجبل الأخضر، والواحات، وسرت، وسبها.

٣– النمط الثالث: وهو نمط مرتفع حيث يزيد عدد العاطلين عن العمل عن ١٠٠٠٠ عاطلا، ويبلغ مجموعهم ٢٩٢٨٥٢ عاطلا ليمثلوا ٨٢ ٪ من جملة العاطلين عن العمل في ليبيا، وفي الوقت ذاته بلغ عدد الجرائم بهذا النمط ٥٦٨٨٥ جريمة لتشكل ٧٨,٥ ٪ من مجموع الجرائم في ليبيا سنة ٢٠٠٦م، ويحوي هذا النمط تسع مناطق تمثل ٤١ ٪ من المناطق الإدارية وهي: المرج، وبنغازي، ومصراتة، والمرقب، وطرابلس، والجفارة، والزاوية، وزوارة، والجبل الغربي.

إن اختبار العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٦م بواسطة معامل الارتباط يؤكد وجود علاقة قوية بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة المعامل ٠,٩٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠، وهذا يدل على أنه كلما ازدادت أعداد العاطلين عن العمل كلما أدى ذلك إلى زيادة أعداد الجرائم في ليبيا.

ثالثا – اختبار العلاقة سنة ٢٠٠٧م:

ترمي الدراسة من خلال هذا الجزء إلى فحص العلاقة بين البطالة والجريمة على مستوى المناطق الإدارية في ليبيا سنة ٢٠٠٧م، والجدول رقم (٥) يوضح عدد العاطلين عن العمل (تستند بيانات العاطلين لمسح بالعينة)، وعدد الجرائم في ليبيا سنة ٢٠٠٧م.

يلاحظ من الجدول رقم (٥) وجود بعض المعطيات التي تشير إلى وجود علاقات مكانية بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٧م، فالمناطق الإدارية التي ترتفع فيها نسبة العاطلين عن العمل هي ذات المناطق التي ترتفع فيها نسبة الجريمة، والمثال على ذلك مناطق: طرابلس، وبنغازي، والجفارة، ومصراتة، والمرقب، ويرجع ذلك إلى التركز السكاني والاقتصادي في هذه المناطق في ليبيا.

ومن جانب آخر توجد العديد من المناطق الإدارية التي تتقارب نسب حجم البطالة مع نسب حجم الجريمة سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض، ففي الحالة الأولى أي ارتفاع نسبة البطالة ونسبة الجريمة تمثل مناطق: البطنان، والواحات، وسرت، وسبها مثالا واضحا على ذلك، أما في الحالة الثانية وهي انخفاض نسبة البطالة ونسبة الجريمة فأبرز المناطق على ذلك هي: الكفرة، ونالوت، ووادي الحياة، وغات، الأمر الذي يدل كذلك على وجود علاقة ارتباط طردي بين البطالة والجريمة.

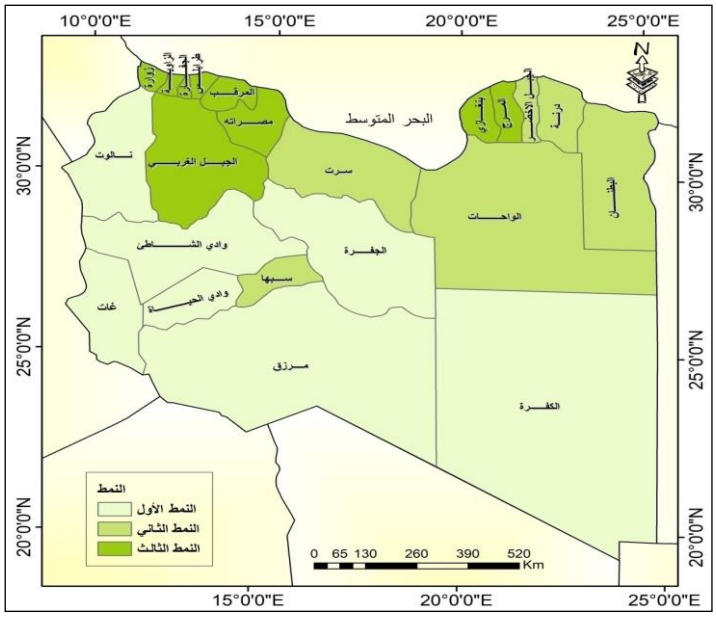

شكل رقم (٢): الأنماط المكانية للعلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٦م.

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٥): عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم بكل منطقة إدارية في ليبيا سنة ٢٠٠٧ م.

المنطقة الإدارية	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
البطنان	١٦٧	٢,١	١٨٧١	٢,٤٧
درنة	١٤٠	١,٨	٣٢٤٨	٤,٣٠
الجبل الأخضر	٢٠٢	٢,٦	٣٠٦٤	٤,٠٥
المرج	٢٨٧	٣,٧	١٧٨٤	٢,٣٦
بنغازي	٩٨٧	١٢,٧	١٥٢٢٠	٢٠,١٣
الواحات	٢١٦	٢,٨	٢٠١٨	٢,٦٧
الكفرة	٢٥	٠,٣	٦٧٠	٠,٨٩
سرت	١٨٤	٢,٤	٢٢٨١	٣,٠٢
الجفرة	٥٦	٠,٧	٥٧٠	٠,٧٥
مصراتة	٥٨٣	٧,٥	٥١١٧	٦,٧٧
المرقب	٥٣٩	٧	٤٩١٣	٦,٥٠
طرابلس	١٦٣٨	٢١,١	١٩٨١٦	٢٦,٢٠
الجفارة	٦٥٦	٨,٤	٤١٤٥	٥,٤٨
الزاوية	٤١٧	٥,٤	٢٥٢٨	٣,٣٤
زوارة	٤٤٢	٥,٧	٢١٣٢	٢,٨٢
الجبل الغربي	٥٤١	٧	٢٦٦٧	٣,٥٣
نالوت	١٠٤	١,٣	٥٨٥	٠,٧٧
وادي الحياة	٨١	١	٣٨٧	٠,٥١
غات	٢٦	٠,٣	١٣٨	٠,١٨
سبها	٢٣٨	٣	١٧١٥	٢,٢٧
وادي الشاطئ	١٢٢	١,٦	٣٦٤	٠,٤٨
مرزق	١٢٥	١,٦	٣٨٩	٠,٥١
المجموع	٧٧٧٦	١٠٠	٧٥٦٢٢	١٠٠

المصادر:

- **الهيئة العامة للمعلومات، (٢٠٠٧م)، المسح الوطني للتشغيل لسنة ٢٠٠٧م، طرابلس.**
- **التقرير السنوي للجريمة للجنة الشعبية للعدل والأمن العام: تقرير سنة ٢٠٠٧م (٢٠٠٧م)، طرابلس.**

بناء على ما سبق فإن الزيادة في عدد العاطلين عن العمل تساهم في زيادة عدد الجرائم في ليبيا، والجدول (٦) يبين تأثير مستوى البطالة على حدوث الجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٧م.

جدول رقم (٦): العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٧ م.

التصنيف – عاطل	عدد المناطق	٪	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
أقل من ١٠٠	٤	١٨,٢	١٨٨	٢,٤	١٧٦٥	٢,٣
١٠٠ – ٣٩٩	١٠	٤٥,٤	١٧٩٥	٢٣,١	١٧٣١٩	٢٢,٩
٤٠٠ فأكثر	٨	٣٦,٤	٥٧٩٣	٧٤,٥	٥٦٥٣٨	٧٤,٨
المجموع	٢٢	١٠٠	٧٧٧٦	١٠٠	٧٥٦٢٢	١٠٠

المصدر: الجدول رقم (٥).

يظهر من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٣) وجود ثلاثة أنماط مكانية تعبر عن العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٧م تتمثل فيما يلي:

١- النمط الأول: وهو يتمثل في المناطق الإدارية التي يقل عدد العاطلين عن العمل بكل واحدة منها عن ١٠٠ عاطل، إذ يبلغ عدد العاطلين عن العمل ١٨٨ عاطلا فقط يشكلون ٢,٤ ٪ من جملة العاطلين عن العمل في ليبيا حسب العينة، وقد بلغ عدد الجرائم ١٧٦٥ جريمة تمثل ٢,٣ ٪ من العدد الكلي للجرائم في سنة ٢٠٠٧م، علما أن هذا النمط يتمثل في أربع مناطق فقط تشكل ١٨ ٪ من المناطق الإدارية في ليبيا وهي: الكفرة، والجفرة، ووادي الحياة، وغات.

٢- النمط الثاني: ويشمل المناطق التي يتراوح عدد العاطلين عن العمل فيها بين ١٠٠– ٣٩٩ عاطلا والتي يبلغ عددها عشر مناطق تشكل ٤٥ ٪ من المناطق الإدارية وهي: البطنان، ودرنة، والجبل الأخضر، والمرج، والواحات، وسرت، ونالوت، وسبها، ووادي الشاطئ، ومرزق، هذا ويصل العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل إلى ١٧٩٥ عاطلا ليمثل ٢٣ ٪ من مجموع العاطلين في ليبيا حسب العينة، أما عدد الجرائم فيبلغ ١٧٣١٩ جريمة تشكل ٢٣ ٪ من جملة الجرائم في ليبيا سنة ٢٠٠٧م.

٣- النمط الثالث: يتمثل هذا النمط في المناطق التي يبلغ عدد العاطلين عن العمل بالواحدة منها ٤٠٠ عاطل فأكثر والتي بلغ عددها ثمان مناطق تشكل نحو ٣٦ ٪ من المناطق الإدارية في ليبيا وهي: بنغازي، ومصراتة، والمرقب، وطرابلس، والجفارة، والزاوية، وزاوة، والجبل العربي، وقد بلغ جملة العاطلين عن العمل ٥٧٩٣ عاطلا بما يمثل ما يقارب من ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل بحسب العينة، في حين أن عدد الجرائم بلغ ٥٦٥٣٨ عاطلا أي ما يشكل نحو ثلاثة أرباع الجرائم في ليبيا سنة ٢٠٠٧م.

يتضح مما سبق التأثير الكبير للبطالة على حجم الجريمة في ليبيا، فكلما ازداد عدد العاطلين عن العمل تبعه زيادة في عدد الجرائم حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,٩٣ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠، وهي علاقة طردية قوية تدل على وجود علاقات مكانية بين البطالة والجريمة في ليبيا.

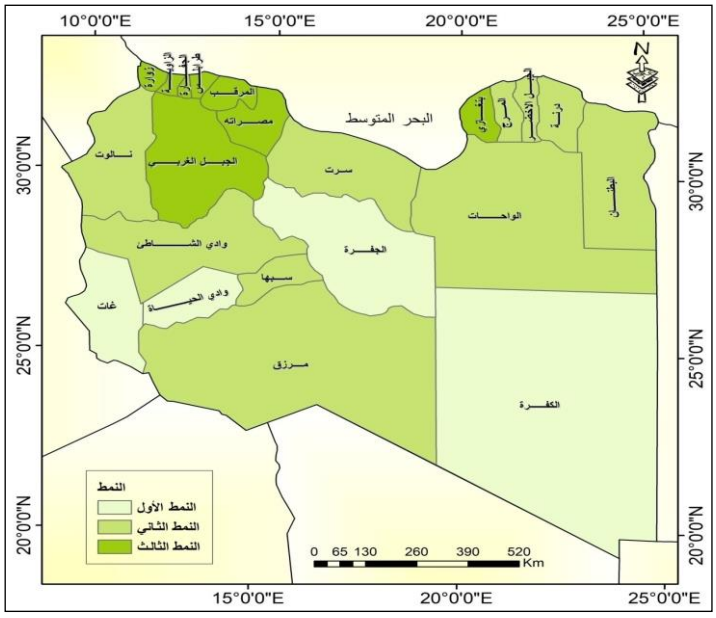

شكل رقم (٣) الأنماط المكانية للعلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠٠٧م.

المصدر: بيانات الجدول رقم (٥).

رابعا – اختبار العلاقة سنة ٢٠١٢م:

تبين مما سبق وجود علاقة طردية بين البطالة ومستوى الجريمة بالمناطق الليبية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل لا تزال هذه العلاقة قائمة بعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في ليبيا سنة ٢٠١١م، والجدول (٧) يوضح عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم في ليبيا سنة ٢٠١٢م.

جدول رقم (٧): عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم بكل منطقة إدارية في ليبيا سنة ٢٠١٢م.

المنطقة الإدارية	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
البطنان	١٢٥٠٠	٣,٥	٥٩٢	٢,١
درنة	٤٤٠٠	١,٢	٠٠	٠٠
الجبل الأخضر	٩٩٠٠	٢,٨	٦٦٢	٢,٣
المرج	٢١٦٠٠	٦	٠٠	٠٠
بنغازي	٢٧٩٠٠	٨	٦٢٢٣	٢٢,٢
الواحات	١٣٠٠٠	٣,٦	٣٢١	١,١
الكفرة	٨٠٠	٠,٢	١٢٢	٠,٤
سرت	٦١٠٠	١,٧	٢٣٩	٠,٨
الجفرة	٢١٠٠	٠,٩	٢٧٢	٠,٩
مصراتة	٢٥٥٠٠	٧,١	٢٩٥٣	١٠,٥
المرقب	٢٨٨٠٠	٨	٢٣٦٢	٨,٤
طرابلس	٥٨٨٠٠	١٦,٥	٩٦٥١	٣٤,٤
الجفارة	٣٤٦٠٠	٩,٦	١٣٤٤	٥
الزاوية	٢١٦٠٠	٦	١٠٨٧	٤

تابع جدول رقم (٧)

المنطقة الإدارية	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
زوارة	١٩٩٠٠	٥,٥	٢١	٠,١
الجبل الغربي	٣٣٢٠٠	٩,٣	٧٨٧	٢,٨
نالوت	٧٣٠٠	٢	٩٦	٠,٣
وادي الحياة	٥٨٠٠	١,٦	٩٠	٠,٣
غات	٢٤٠٠	٠,٧	٢٠	٠,١
سبها	٩٥٠٠	٢,٦	٩٤٠	٣,٣
وادي الشاطئ	٦١٠٠	١,٧	٥١	٠,٢
مرزق	٥٥٠٠	١,٥	٢٤٢	٠,٨
المجموع	٣٥٨٣٠٠	١٠٠	٢٨٠٧٥	١٠٠

المصادر: مصلحة الإحصاء والتعداد (٢٠١٢م)، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٢م، طرابلس.

- التقرير السنوي للجريمة لوزارة الداخلية: تقرير سنة ٢٠١٢م (٢٠١٢م)، طرابلس.

ملاحظة: بعض بيانات الجريمة تستند لإحصائية عام ٢٠١٣م.

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن المناطق الإدارية التي تضم النصيب الأكبر من العاطلين عن العمل تضم كذلك النصيب الأكبر من الجرائم في ليبيا، ومثال ذلك مناطق: طرابلس وبنغازي ومصراتة والمرقب والجفارة والزاوية، وعلى النقيض من ذلك توجد مناطق إدارية يتركز بها عدد قليل سواء من العاطلين عن العمل أو من الجرائم مثل: الكفرة والجفرة وغات.

والملاحظ أيضا من الجدول ذاته أن منطقتي درنة والمرج لم يسجلا أي حالات للجريمة خلال عام ٢٠١٢م رغم تركز ٢٦٠٠٠ عاطلا عن العمل بهما. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن منطقة درنة لم تكن توجد بها مديرية أمن بل إنها كانت خارج سيطرة الدولة آنذاك، أما منطقة المرج فلعل السبب يرجع إلى قصور في التسجيل الجنائي أو أن الإحصائية الخاصة بها لم ترسل إلى وزارة الداخلية في طرابلس التي يصدر منها التقرير السنوي للجريمة.

كذلك يشير الجدول رقم (٧) إلى انخفاض مستوى الجريمة في العديد من المناطق الإدارية مثل منطقة زوارة التي تعد منطقة حدودية وبها ما يقرب من ٢٠٠٠٠ عاطل عن العمل. وهنا تبرز نقطة القصور في تسجيل الجرائم مجددا، وما يؤكد ذلك هو انخفاض مستوى الجريمة في ليبيا عموما بشكل كبير، ففي سنة ٢٠٠٧م كان عدد الجرائم على مستوى الدولة ٧٥٦٢٢ جريمة تراجع هذا الرقم إلى حوالي ٢٨٠٧٥ جريمة سنة ٢٠١٢م. وحيال هذا التراجع الكبير في عدد الجرائم هل تتأثر الجريمة بمستوى البطالة في المناطق الليبية أو أن واقع الحال قد تغير بحيث لم تعد توجد علاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا.

يوضح الجدول رقم (٨) تأثير البطالة على الجريمة في ليبيا ومدى وجود علاقات مكانية بين الظاهرتين على مستوى المناطق الإدارية، والذي يظهر من خلاله أن التصاعد في أعداد العاطلين عن العمل يصاحبه تصاعدا في أعداد الجرائم في ليبيا.

جدول رقم (٨): العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠١٢م.

التصنيف – عاطلا	عدد المناطق	٪	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
اقل من ٥٠٠٠	٤	١٨	١٠٧٠٠	٣	٤١٤	١,٥
٥٠٠٠- ٩٩٩٩	٧	٣٢	٥٠٢٠٠	١٤	٢٣٥٣	٨,٤
١٠٠٠٠ فأكثر	١١	٥٠	٢٩٧٤٠٠	٨٣	٢٥٣٠٨	٩٠,١
المجموع	٢٢	١٠٠	٣٥٨٣٠٠	١٠٠	٢٨٠٧٥	١٠٠

المصدر: الجدول رقم (٧).

يستخلص من الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٤) ما يلي:

١- النمط الأول: يشمل هذا النمط المناطق الإدارية التي عدد العاطلين عن العمل بكل واحدة منها أقل من ٥٠٠٠ عاطلا، وهو يضم أربع مناطق هي: درنة، والكفرة، والجفرة، وغات تمثل ١٨ ٪ من المناطق الإدارية، ويتركز بها ١٠٧٠٠ عاطل يشكلون ٣ ٪ من جملة العاطلين عن العمل في ليبيا سنة ٢٠١٢ م، فيما بلغ عدد الجرائم ٤١٤ جريمة تمثل ١,٥ ٪ من مجموع الجرائم في ليبيا خلال ذات العام.

٢- النمط الثاني: يضم هذا النمط المناطق الإدارية التي تراوح عدد العاطلين عن العمل بكل واحدة منها بين ٥٠٠٠- ٩٩٩٩ عاطلا، وتتمثل في سبع مناطق تشكل ما يقرب من الثلث هي: الجبل الأخضر، وسرت، ونالوت، وسبها، ووادي الشاطئ، ووادي الحياة، ومرزق، والتي يتركز بها ٥٠٢٠٠ عاطل، أي ما نسبته ١٤ ٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في ليبيا، كما أنها سجلت ٢٣٥٣ جريمة بنسبة ٨,٤ ٪ من جملة الجرائم في ليبيا سنة ٢٠١٢ م.

٣- النمط الثالث: يظهر هذا النمط في إحدى عشرة منطقة تشكل نصف المناطق الإدارية التي بلغ عدد العاطلين عن العمل بكل واحدة ١٠٠٠٠ عاطلا فأكثر وهي: البطنان، والمرج، وبنغازي، والواحات، ومصراتة، والمرقب، وطرابلس، والزاوية، وزوارة، والجبل الغربي، إذ يبلغ مجموع العاطلين عن العمل فيها ٢٩٧٤٠٠ عاطل يشكلون ٨٣ ٪ من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في ليبيا، في حين تركز فيها ٢٥٣٠٨ جريمة تمثل ٩٠ ٪ من الجرائم في ليبيا سنة ٢٠١٢ م.

بناء على ذلك يتضح أن للبطالة تأثيرًا على حدوث الجريمة في ليبيا، فكلما ازداد حجم البطالة تبعه زيادة في حجم الجريمة، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,٨٠ عند مستوى معنوية يبلغ ٠,٠٠٠ وهي علاقة دالة إحصائيا على قوة الارتباط الطردي بين البطالة والجريمة في ليبيا.

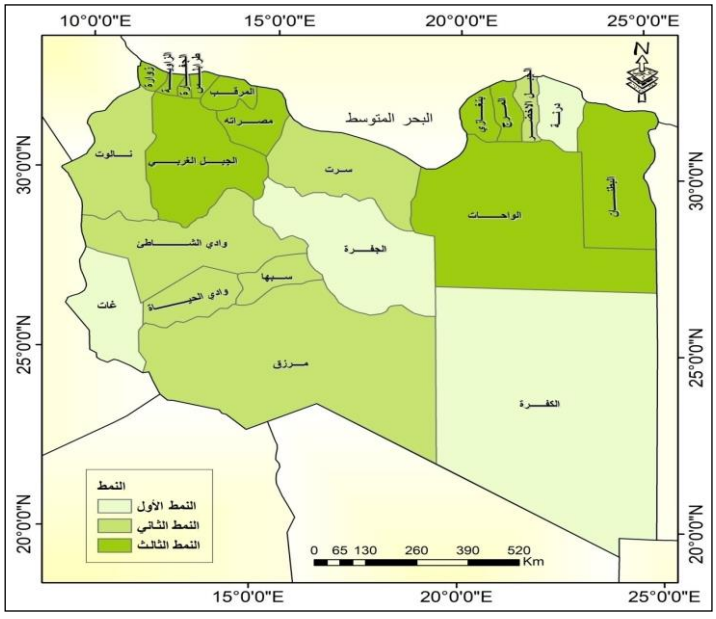

شكل رقم (٤): الأنماط المكانية للعلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠١٢م.

المصدر: بيانات الجدول رقم (٧).

خامسا – اختبار العلاقة سنة ٢٠١٣م:

تهدف الدراسة هنا إلى فحص العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠١٣ م من خلال نتائج آخر مسح للبطالة والتشغيل والتقرير السنوي للجريمة لهذا العام، والجدول رقم (٩) يعرض عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

جدول رقم (٩): عدد العاطلين عن العمل وعدد الجرائم بكل منطقة إدارية في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

المنطقة الإدارية	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
البطنان	١٢٤٧٤	٣,٥	٥٩٢	٢,٧
درنة	٥٢٢٠	١,٥	#	#
الجبل الأخضر	٨٧٦٠	٢,٥	٦٦٢	٣
المرج	١٩٨٥٠	٥,٥	#	#
بنغازي	٣٧٠٠٩	١٠,٤	#	#
الواحات	١٢٤٤٦	٣,٥	٨٩٣	٤,١
الكفرة	١٨٣٦	٠,٥	١٢٢	٠,٦
سرت	٨٥٨٨	٢,٤	٢٣٩	١,١
الجفرة	٢٣٤٣	٠,٧	٨١	٠,٤
مصراتة	٢٩٩٨٨	٨,٤	٢٣٢٢	١١
المرقب	٣١٤٥٥	٩	٤٥٧١	٢١,١
طرابلس	٧٣١٠٨	٢٠,٦	٧١٣١	٣٣
الجفارة	٣٢٨٧٩	٩,٢	١٣٣٣	٦,١
الزاوية	١٥٩٣٢	٤,٥	١٢٠٢	٥,٥
زوارة	١١٦٥٢	٣,٢	١٨٥	٠,٨
الجبل الغربي	٢٢٢١٣	٦,٢	٨٢٠	٣,٨
نالوت	٣٣٠٩	٠,٩	١٤٦	٠,٧
وادي الحياة	٧٠٩٥	٢	٩٠	٠,٤
غات	٢٢٦٦	٠,٦	٢٠	٠,١
سبها	٧٢٦٩	٢,١	٩٤٠	٤,٣
وادي الشاطئ	٣٣٧٨	١	٥١	٠,٢
مرزق	٦٤٦٠	١,٨	٢٤٢	١,١
المجموع	٣٥٥٥٣٠	١٠٠	٢١٦٤٢	١٠٠

المصادر:

- **مصلحة الإحصاء والتعداد، (٢٠١٣م)، ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٣م، طرابلس.**
- **التقرير السنوي للجريمة لوزارة الداخلية لسنة ٢٠١٣م (٢٠١٣م)، طرابلس.**

بيانات غير متاحة.

من خلال بيانات الجدول رقم (٩) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١- تركز أغلب العاطلين عن العمل في المناطق الغربية من ليبيا خاصة طرابلس، والجفارة، والمرقب، ومصراتة، والزاوية، والجبل الغربي، الأمر الذي ساهم في تركز أغلب الجرائم بهذه المناطق الإدارية.

٢- في معظم المناطق الجنوبية مثل الكفرة، والجفرة، وغات كانت الأهمية النسبية لعدد العاطلين عن العمل منخفضة، وهو ما تبعه انخفاض واضح في الأهمية النسبية لعدد الجرائم بهذه المناطق الإدارية.

٣- توجد بعض المناطق الإدارية التي تتقارب الأهمية النسبية لعدد العاطلين عن العمل مع الأهمية النسبية لعدد الجرائم ومثال ذلك مناطق: البطنان، والجبل الأخضر، والواحات، ونالوت، وهذا مؤشر آخر على وجود علاقة بين مستوى البطالة ومستوى الجريمة في ليبيا.

بغرض إبراز العلاقة بين البطالة والجريمة يمكن عرض الجدول رقم (١٠)، الذي يوضح تفاصيل علاقة المتغيرين في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

جدول رقم (١٠): العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

التصنيف – عاملا	عدد المناطق	٪	عدد العاطلين عن العمل	٪	عدد الجرائم	٪
اقل من ٧٠٠٠	٦	٣٢	١٨٥٩٢	٥,٣	٦٦٢	٣
٧٠٠٠–١١٩٩٩	٥	٢٦	٤٣٣٦٤	١٢,٤	٢١١٦	١٠
١٢٠٠٠ فأكثر	٨	٤٢	٢٨٨٣٥٤	٨٢,٣	١٨٨٦٤	٨٧
المجموع	١٩	١٠٠	٣٥٠٣١٠	١٠٠	٢١٦٤٢	١٠٠

المصدر: الجدول رقم (٩).

ملاحظة: مناطق بنغازي والمرج ودرنة غير مشمولة بسبب عدم توفر بيانات الجريمة عنها.

حسب معطيات الجدول رقم (١٠)، والشكل رقم (٥) يمكن تحديد الأنماط المكانية للعلاقة بين البطالة والجريمة في ثلاثة أنماط رئيسة هي:

١– النمط الأول: يضم ست مناطق إدارية تمثل ما يقرب من ثلث المناطق الإدارية وهي: الكفرة، والجفرة، ونالوت، ووادي الشاطئ، ومرزق، وغات، حيث لا يزيد عدد العاطلين عن العمل بكل منطقة من هذه المناطق الإدارية عن ٧٠٠٠ عاطل ويبلغ عدد العاطلين عن العمل في المجمل ١٨٥٩٢ عاطلا، وهو ما يمثل ٥ ٪ فقط من جملة العاطلين عن العمل، فيما يبلغ عدد الجرائم ٦٦٢ جريمة تشكل ٣ ٪ من عدد الجرائم في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

٢– النمط الثاني: يتراوح عدد العاطلين عن العمل ضمن هذا النمط بين ٧٠٠٠ – ١١٩٩٩ عاطلا بكل منطقة، وهو يتكون من خمس مناطق إدارية تشكل نحو ربع المناطق الإدارية وهي: الجبل الأخضر، وسرت، وزوارة، وسبها، ووادي الحياة، إذ يبلغ عدد العاطلين عن العمل ٤٣٣٦٤ عاطلا يمثلون ١٢ ٪ من جملة العاطلين عن العمل في ليبيا، في حين يبلغ عدد الجرائم ٢١١٦ جريمة تشكل ١٠ ٪ من عدد الجرائم في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

٣– النمط الثالث: يبلغ عدد العاطلين عن العمل بالمنطقة الإدارية الواحدة ١٢٠٠٠ فأكثر، ويشمل ثمان مناطق تمثل ٤٢ ٪ من المناطق الإدارية وهي: البطنان، والواحات، ومصراتة، والمرقب، وطرابلس، والجفارة، والزاوية، والجبل الغربي، بحيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٨٨٣٥٤ عاطلا بما يمثل ٨٢ ٪ من جملة العاطلين عن العمل، بينما يبلغ عدد الجرائم ١٨٨٦٤ جريمة تشكل ٨٧ ٪ من إجمالي الجرائم المسجلة في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

يتضح بجلاء أن للبطالة تأثيرًا كبيرًا على حدوث الجريمة، فكلما ارتفع عدد العاطلين عن العمل ساهم ذلك في ارتفاع عدد الجرائم، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ٠,٩٣ عند مستوى دلالة بلغ ٠,٠٠٠، وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية قوية بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

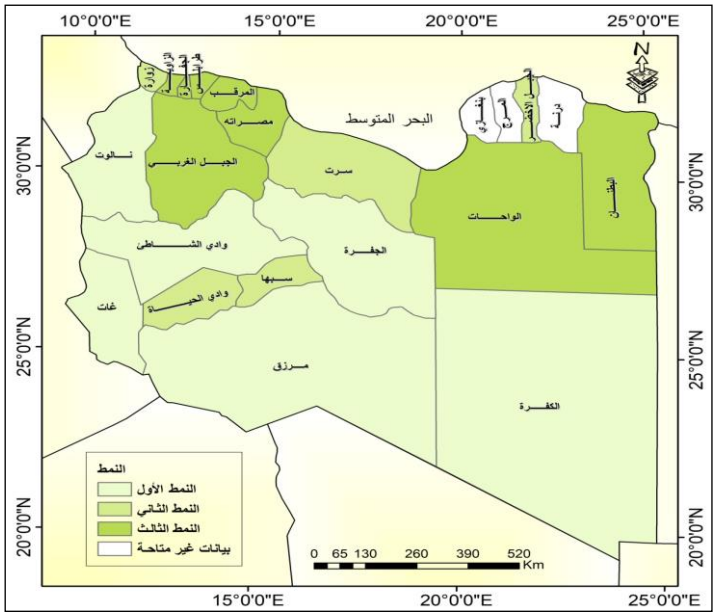

شكل رقم (٥): الأنماط المكانية للعلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا سنة ٢٠١٣م.

المصدر: بيانات الجدول رقم (٩).

الخلاصة والتوصيات:

تعددت آراء الباحثين واختلفت اتجاهاتهم الفكرية حول موضوع الصلة بين البطالة والجريمة، فعلى الرغم من أن أغلبهم يقر بتلازم وارتباط الظاهرتين وأن البطالة مسبب هام للجريمة يرى البعض أن البطالة ليست من مسببات الجريمة وأنه لا توجد بينهم علاقة ارتباط، فيما يتعقد باحثون آخرون بوجود علاقة بين البطالة والجريمة مع بعض التحفظات مثل أن هذه العلاقة تبرز في أوقات الأزمة الاقتصادية أو أن تأثير البطالة يقتصر على جرائم الأموال والممتلكات فقط.

كشفت هذه الدراسة وجود علاقة طردية جوهرية وقوية بين البطالة والجريمة في ليبيا؛ وذلك نتيجة لأن المناطق الإدارية التي يرتفع فيها عدد العاطلين عن العمل هي ذات المناطق التي ترتفع فيها أعداد الجرائم، والعكس بالنسبة للمناطق الإدارية التي يقل فيها حجم البطالة فإنها تشهد أيضا انخفاضا في حجم الجريمة، فباستثناء سنة ٢٠٠١م التي كانت العلاقة بين البطالة والجريمة فيها طردية جوهرية أي متوسطة، فإنه في بقية السنوات : ٢٠٠٦م، و٢٠٠٧م، و٢٠١٢م، و٢٠١٣م قد بينت الدراسة أن هذه العلاقة طردية وقوية مما يؤكد أن للبطالة تأثيرًا فعالًا على حدوث الجريمة في ليبيا.

وبناء على ذلك يمكن طرح بعض التوصيات التي من شأنها التخفيف من مستويات البطالة، الأمر الذي من الممكن أن ينعكس إيجابا على مستويات الجريمة بحيث تتراجع أعدادها في ليبيا، والتوصيات هي:

١. يساهم التركيز على التنمية المكانية خاصة في المناطق الصحراوية في امتصاص جزء كبير من عدد العاطلين عن العمل بالمناطق الساحلية في ليبيا خاصة ذات الثقل السكاني.
٢. الاهتمام بإستراتيجية المشروعات الصغيرة باعتبارها من الاستراتيجيات الفعالة في امتصاص البطالة مع التركيز على قطاعات الصناعة والسياحة والثروة البحرية في ليبيا.
٣. وضع خطط وبرامج تكفل مساهمة القطاع الخاص في عملية التشغيل من شأنه أن يقلل من معدلات البطالة.
٤. نشر الوعي بين الشباب في ليبيا بأهمية العمل في القطاع المهني والحرفي سوف يساعد على انخفاض البطالة وبالتالي الجريمة بينهم على اعتبار أنهم الأكثر عرضه لهاتين الظاهرتين.
٥. دراسة جدوى فتح المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية في ليبيا خاصة في قطاع السياحة على أن يتم تشغيل قوة عاملة محلية ضمن المشاريع الاستثمارية.
٦. العمل على المواءمة بين مخرجات قطاع التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال سياسات متوسطة وطويلة الأمد في ليبيا.
٧. إجراء وإصدار المسوحات والنشرات الرسمية حول البطالة والجريمة بشكل دوري منتظم سوف يشجع الباحثين على دراستها وتقديم المقترحات والتوصيات التي تسهم في التقليل من حجم البطالة وحجم الجريمة في ليبيا.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع العربية:

أبو العز، محمد صفي الدين وآخرون، (١٩٩٢م)، ***مشكلة البطالة في الوطن العربي***، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

بدوي، أحمد زكي، (١٩٨٢م)، ***معجم المصطلحات الاجتماعية***، بيروت: مكتبة لبنان.

التير، مصطفى عمر، (١٩٩٠م)، ***الوجه الآخر للسلوك***، معهد الإنماء العربي، بيروت.

حويتي، أحمد، وبدر، عبد المنعم، وديالو، دمبا، (١٩٩٨م)، ***علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي***، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

السهلي، محمد بن علي، (٢٠٠٣م)، ***علاقة البطالة بالجرائم المالية: دراسة مسحية على نزلاء إصلاحية الحائر بالرياض من السعوديين،*** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

شوق، فوزي، (٢٠١٧م)، ***البطالة وعلاقتها بالجريمة في الجزائر،*** أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

صالح، شلير علي، (٢٠١٨م)،"***دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة أربيل لعام ٢٠١٧***"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٥٧، ص ص ٢٤٦ – ٢٦٧.

عجوة، عاطف عبد الفتاح، (١٩٨٥م)، ***البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة،*** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

كرم، جاسم محمد، (١٩٩٢م)، "***جغرافية الجريمة في الكويت***"، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٤، ص ص ٧٥ – ١١٨.

اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، (٢٠٠١م)، ***التقرير السنوي للجريمة للجنة الشعبية للعدل والأمن العام،*** طرابلس.

اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، (٢٠٠٦م)، ***التقرير السنوي للجريمة للجنة الشعبية للعدل والأمن العام،*** طرابلس.

اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، (٢٠٠٧م)، ***التقرير السنوي للجريمة للجنة الشعبية للعدل والأمن*** ، طرابلس.

المالكي، عبد الرزاق دخيل الله، (٢٠٠٣م)، ***البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية***، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

مصلحة الإحصاء والتعداد، (٢٠١٢م)، ***نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٢ م***، طرابلس.

مصلحة الإحصاء والتعداد، (٢٠١٣م)، ***ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٣م***، طرابلس.

نبيه، محمد البدري، (ديسمبر ١٩٩٥م)، "*الجريمة في بعض الدول العربية*"، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥م، القاهرة، الجمعية الجغرافية المصرية، ص ص ١٦٣– ١٧٤.

الهيئة العامة للمعلومات، (٢٠٠٦م)، ***النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦م،*** طرابلس.

الهيئة العامة للمعلومات، (٢٠٠٧م)، ***المسح الوطني للتشغيل لسنة ٢٠٠٧م،*** طرابلس.

الهيئة العامة للمعلومات، (٢٠٠٩م)، ***ليبيا في أرقام،*** طرابلس.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، (٢٠٠٢م)، ***التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة ٢٠٠٢ م***، طرابلس.

وزارة الداخلية، (٢٠١٢م)، ***التقرير السنوي للجريمة لوزارة الداخلية: تقرير سنة ٢٠١٢ م***، طرابلس.

وزارة الداخلية، (٢٠١٢م)، ***التقرير السنوي للجريمة،*** طرابلس.

وزارة الداخلية، (٢٠١٣م)، ***التقرير السنوي للجريمة لوزارة الداخلية: تقرير سنة ٢٠١٣م،*** طرابلس.

ثانيا – المراجع غير العربية:

Andresen, M., (2006), "A Spatial Analysis of Crime in Vancouver, British Columbia", ***The Canadian Geographer***, Vol.50, No.(4), pp. 487 – 502.

Andresen, M., (2012), "Unemployment and Crime: A Neighborhood Level Panel Data Approach", ***Social Science Research***, Vol. 41, pp.1615 – 1628.

Ayhan, F., Bursa, N. (2019), "Unemployment and Crime Nexus in European Union Countries",

Journal of Administrative Sciences, Vol. 17, pp.465 – 484.

Carmicheal, F., Ward, R., (2000), "Youth Unemployment and Crime in the English Regions and Wales", ***Applied Economics***, Vol. 32, No. (5), pp.557 – 571.

Cracotici, F., Uberti, T., (2008), "Geographical Distribution of Crime in Italian Provinces", ***Review of Regional Research***, Vol.29, No. (1), pp.1- 28.

Gronowski, P., (2003), "Geographical Differentiation of the Crime Rate and the Level of Unemployment in the Malopolskie Voivodship", Prace ***Geograficzne,*** **Zeszyt**, No.112, pp. 173- 182.

Hooghe, M., Vanhoutte, B., Hardyns, W., and Bircan, T. (2011), "Unemployment, Inequality, Poverty and Crime: Spatial Distribution patterns of Criminal Acts in Belgium 2001 – 2006", ***British Journal of Criminology***, Vol.51, No. (1), pp.1- 20.

Kerry, L, Rainer, W. (1998), "Unemployment and Crime: New Answers to Old Question", ***IZA Discussion Papers***, No. 25 , Institute for the Study of Labor, Bonn.

Lastauskas, P., Tatsi, E.,(2013), ***Spatial Nexus in Crime and Unemployment in Times of Crisis: Evidence from Germany, Cambridge***: Working Papers in Economics , CWPE 1359, University of Cambridge, UK.

Naffine, N., Gale, F. (1989), "Testing the Nexus Crime, Gender and Unemployment", ***British Journal of Criminology***, Vol.29, No. (2), 144-156.

Willis, K., (1983), "Spatial Variation in Crime in England and Wales", ***Regional Studies***, Vol.17, No. (4), pp. 261 – 272.

Umbach, T., (2020), "A Vicious Cycle of Regional Unemployment and Crime – Evidence from German Counties", ***Beiträge zur Jahrestagung des Vereins für Social politik 2020: Gender Economics***, ZBW - Leibniz Information Centre for Economics, Kiel, Hamburg, pp.1 – 35.

Wany, F., Minor, W. (2002), "Where the Jobs Are: Employment Access and Crime Patterns in Cleveland", ***Annals of the Association of American Geographers***, Vol.92, No. (3), pp.435 – 450.

Wany, F., (2005), "Job Access and Homicide patterns in Chicago: An Analysis at Multiple Geographic Levels Based on Scale – Space Theory", ***Journal of Quantitative Criminology***, Vol.21, No. (2), pp.195 -217.